ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، الرفع من معدل النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق الاستقرار المالي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد الهدف النهائي الذي تصبو إليه جميع السياسات الاقتصادية الكلية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتعد الجزائر واحدة من الدول التي أولت أهمية كبيرة لتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية خاصة خلال الألفية الثالثة، التي عرفت عدة إصلاحات اقتصادية كصدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03، وقد كان لهذه الإصلاحات دورا كبيرا في تعزيز التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وتوجيهه بما يتماشى ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي. لكن رغم ذلك، فإن طبيعة وخصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يبقى دائما رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، جعل بعض السياسات الاقتصادية الكلية بعيدة عن الدور الذي تقوم به هذه السياسات في الدول المتقدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يجعل التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر في حاجة إلى إصلاحات أخرى.